

PROVISIONAL

A/42/PV.18
8 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد فلورين

الرئيسي :

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد هريرا كابرال (الجمهورية الدومينيكية)

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

السيد موك (النمسا)

السيد يان (الغلبين)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أذكر الممثلين بأن الجمعية العامة اعتمدت مقررا يحظر ممارسة تقديم التهنئة للمتكلمين بعد الادلاء ببياناتهم . وأطلب من جميع الممثلين الالتزام بذلك المقرر .

السيد هرييرا كابرال (الجمهورية الدومينيكية) : (ترجمة شفوية عن الروسية) : يشرفني عظيم الشرف أن أشارك في هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأود أولا أن أتقدم اليكم - سيدي - بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية حكومة وشعبا ، وبالأصالة عن نفسي ، بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . فهذا الانتخاب يرجع أساسا الى مهاراتكم الشخصية والعملية المعروفة جيدا وخبرتكم في مجال الشؤون الدولية . ومما لا شك فيه ، أن هذه الصفات سوف تمكنكم من أن تسهموا اسهاما ملحوظا في انجاح جلساتنا .

وأغتنم هذه الفرصة كي أتقدم بتحية حارة الى سلفكم السيد جودري ، ممثل بنغلاديش ، على الطريقة الكفاء المسؤولة التي أدى بها مهام الرئيس في الدورة الماضية .

وباسم الحكومة الدومينيكية ، يسعدني أيضا أن أتقدم بالتحيات الحارة الى أمين عام الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار ، مؤكدا له تقديرنا وامتناننا لجهوده الباسلة الجديرة بالثناء ، في مواصلة السعي صوب تحقيق مقاصد منظمنا .

إن صيانة السلم ومبدأ عدم التدخل عنصران لا يتزعزعان في سياسة بلادي الخارجية ، كما نصّ عليهما في قانوننا الأساسي ، وكما تدعمها ممارستنا في مجال العلاقات الدولية . فالحوار والتفاوض بالنسبة لبلادي ، أداتان مشاليتان لاقرار السلم وصونه على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي على حد سواء . إذ أنه بدون سلم لا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادي أو تنمية اجتماعية .

إن السلم ليس مجرد إنعدام الحرب ، وليس السلم المفروض بالقوة . فالسلم المفروض عن طريق الخوف ، والمشتط بتوازن القوى المدمر سلم عابر ومستهجن . ان الخوف من أن تغلف كوكبنا محابة نووية يحول دون التنمية الكاملة للذكاء الانساني ، التي تجعل في الامكان تهيئة ظروف يمكن للبشرية في ظلها أن تستمتع بما في هذا العالم من فوائد مادية وروحية . ولهذا السبب ، ترحب الجمهورية الدومينيكية بالاتفاق الذي تسنى التوصل اليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على أمل أن يفضي الى تهيئة الظروف الكفيلة بالقضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى ، ونحن نضم صوتنا الى من سبقونا من المتكلمين في هذه الجمعية ، في الاشارة بهذه الخطوة .

ان أحد أسس السلم هي المعاملة الانسانية للمهاجرين والمساعدة الحكومية التي تقدم اليهم سواء كانوا غرباء بلا مستندات أو لاجئين سياسيين أو فارين من مناطق الحرب . لهذا تفتنم الجمهورية الدومينيكية الفرصة التي أتاحتها هذه الجمعية لبحث احدى الممارسات بالغة الضرر في هذا الصدد ألا وهي التمييز فيما يتعلق بتعبئة عوامل الانتاج . ولقد يكون من غير المعروف على نطاق واسع ، وان كان ذلك حقيقة واقعة ، ان معظم البلدان الممثلة هنا تمارس نوعا من أنواع التمييز في سياسات الهجرة التي تنتهجها .

ان الهجرة من بلداننا نتيجة لاسوأ أزمة اقتصادية عانت منها أمريكا كلها منذ الثلاثينات . فاليأس والجوع يرغمان العديد من البشر على مغادرة بلدانهم وديارهم وأسرهم وأصدقائهم سعيا وراء حياة أفضل - فهل من الشفقة والعدل أن يعامل اخواننا الذين يتحملون مشاق هذا السفر الطويل المؤلم بقسوة واحتقار بالفين ؟ ان ذلك ممن شأنه أن يقوض الاسس التي يجب أن يركز عليها السلم المنشود .

ان الجمهورية الدومينيكية مقتنعة بأن الاساس لاقامة سلم مثمر هو - بين أمور أخرى - القضاء التدريجي على حواجز الحماية التي تحول دون التدفق الحر للتجارة الدولية فتلك الحواجز تخدم بعض المصالح الاحتكارية على المعيددين السياسي والاقتصادي على حد سواء ، وتؤدي الى زيادة البطالة والتفخم في البلدان التي تلجأ الى الاحتماء خلف هذه السياسة .

ان الحماية ، سواء عن طريق اقامة الحواجز الجمركية أو عن طريق تطبيق نظام الحصص ، سيف ذو حدين يلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين على السواء تحقيقا لمصلحة الاقلية . انه من الصعب للغاية ، ان لم يكن من المستحيل ، أن نقيس مدى آثار الحماية المتزايدة على اقتصاداتنا . ومع ذلك ، فإن النتيجة التي يمكن التنبؤ بها هي ان طريق الحماية يؤدي الى انكماش عالمي النطاق للتجارة الدولية .

ان الحماية قد تعود بالنفع على البعض ، لكن ذلك النفع يكون على المدى القصير فقط ، حيث انها - في النهاية - تلحق الضرر بالجميع ، بما فيهم ممارسو الحماية أنفسهم . ان التجارة العالمية الحرة النشطة التي لا تعوقها الحصص أمر لا غنى عنه من أجل رفاه الاقتصاد العالمي . وكل تدبير حمائي يبعدنا أكثر من ذلك الهدف . لذا ، يتعين علينا جميعا أن نتحرك سويا صوب عملية تخليص التجارة العالمية من القيود . لكن تحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري أن ينضم عدد أكبر من البلدان الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

ان موقفنا من مشكلة الدين الخارجي محدد تماما . فبلادي ليست في موقف يتيح لها أن تفي بخدمة الدين في الموعد المحدد ، لاسيما بالنظر الى المستويات المتقلقلة لمواردنا من النقد الاجنبي . لذا ، فإن المطلوب برنامج يوفق بين قدرة أي بلد على الدفع وما يتعين عليه أن يدفعه ، آخذين في الاعتبار دائما عدم التضحية بالنمو الاقتصادي وبقاء شعوبنا .

وفيما يتعلق بما علينا من ديون للمصارف التجارية ، نحث على توفير فترات سداد أطول ، وفترات سماح من قبل البنك الدولي ، وتخفيض ملموس لأسعار الفائدة التي تقتضي على هذا الدين .

وفيما يتعلق بديوننا الشئانية ، نؤمن إيماننا راسخا بأنه ليس من الضروري ، بغية إجراء مفاوضات شئانية ، التوصل أولا الى اتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي . وقد أعلننا في هذا الصدد اننا ننوي إعادة هيكلة التزاماتنا مع نادي باريس ، بغض النظر عن وجود برنامج تمويلي مع الصندوق من عدمه . ونحن نؤيد الرأي القائل بأن البلدان الاعضاء في نادي باريس ينبغي أن تنظر على وجه الاستعجال في مياماتها في مجال إعادة الهيكلة ، لفتح الطريق أمام عقد اتفاقات متعددة الاطراف مع البلدان المدينة .

وفيما يتعلق بالديون متعددة الاطراف ، يرى بلدنا أنه من الضرورة المطلقة . ولاسيما في اوقات الازمة المالية هذه ، ان تؤمن المصارف الإنمائية الدولية والوكالات متعددة الاطراف استمرار تدفق إيجابي مأك للموارد في اتجاه بلداننا ، وإلا فإن خدمة الديون لهذه المؤسسات ستصبح مستحيلة عمليا . فالمطلب الاهم هنا توفير أكبر قدر ممكن من المرونة من جانب الهيئات الدولية فيما يخص تسديد القروض ، ووسائل عملها ، وسياساتها الإئتمانية ، واعتمادات أكبر من الموارد المهيمنة .

وفيما يخص الديون بين الجنوب والجنوب ، يأمل بلدي أن توضع العلاقات المالية الخاصة بدفع وتسديد الديون الخارجية مع البلدان النامية ، في إطار أنماط جديدة للتعويف تأخذ بعين الاعتبار المستويات المتفاوتة في التنمية ، ومدى توافر الاحتياطات في كل بلد من بلداننا .

وعلىنا جميعا أن نبذل جهدا حازما لإزالة أوجه التباين الناجمة عن سوء التكيف الاجتماعي الذي يستتفر المهيجين الاجتماعيين الدوليين الذين يدعون البطولات ، وما هم في الحقيقة إلا مجرمون .

وفيما يتعلق بالارهاب ، تعتقد بلادي أن على الجمعية العامة في هذه الدورة الشانية والاربعين أن تتخذ قرارا بالاجماع يناشد الحكومات قاطبة تنفيذ احكام قرارها ٦١/٤٠ الصادر في عام ١٩٨٥ ، لأن أي سبيل آخر سيكون مضيقا للوقت . فلا يمكننا أن نضع قواعد تميز بين إشارة الاضطرابات الاجتماعية والكفاح المشروع للشعوب المضطهدة .

وشمة خطر آخر يتهدد السلم ، هو الاتجار المتزايد في المخدرات وهو شر أموا من السحب النووية ، لهذا لابد من شن حملة دعائية تحت رعاية هذه المنظمة العالمية حتى نتمكن ، عن طريق استخدام أكثر وسائل الاتصال الجماهيري تطورا ، من توعية البشرية بالآخطار التي يمثلها تعاطي المخدرات والاتجار فيها . وبما أنه قد ثبت حتى الآن أن محاولة قمع الاتجار بالمخدرات عديمة الفعالية ، قد يكون من الأفضل العمل على خفض الاستهلاك الذي سيؤثر بدوره سلبيا على تلك التجارة .

ويود بلدي أن يشدد على الخطر الجسيم المهدق بالبشرية من جراء انتشار مرض الايدز متلازمة نقص المناعة المكتسب ، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة . إنه بحق "أزمة خطيرة" كما أكد مؤخرا قدامة البابا يوحنا بولس الثاني ، لقد تبين أن هذا المرض لا ينتشر فحسب في المناطق الفقيرة اقتصاديا وثقافيا ، وإنما ينتشر أيضا في المناطق المتحضرة وبصورة مثيرة للجزع .

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تنهض بالبحوث لإيجاد علاج لهذا المرض ، وأن تمنح زمالات لمساعدة المختبرات على البحث في أصله وأسبابه ، وأن ينشأ بنك للبيانات لتبادل المعلومات بشأنه . وهذا أمر لا يقل أهمية عن الأخطار التي سبق لى ذكرها ، كالاملحة النووية ، والدين الخارجي ، والحمائية ، والتمييز ضد المهاجرين ، والإتجار بالمخدرات ان لم يغفها خطورة .

ويعتقد وفدي أيضا أن مشكلة المسنين تكتسي أهمية كبرى . لقد انقضت سنوات عديدة منذ اتخذت الجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والثلاثين قرارها ٥١/٢٧ الذي اعتمدت فيه خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة .

ونظرا لضخامة مسألة الشيخوخة وتعقدتها المتزايد ، ترى الجمهورية الدومينيكية أن الأوان قد آن لأن تعتمد الأمم المتحدة إعلانا بشأن حقوق المسنين ، وأن تشترك حكومات كل البلدان ، المتقدمة والنامية ، في تبني ذلك الإعلان حتى يتمكن هذا القطاع من السكان الذي سننتهي اليه جميعا في نهاية المطاف من احتلال مكانه المحييج في مجتمعه المحلي ، وفي المجتمع بوجه عام .

ونرى أنه سيكون من المفيد أيضا أن نعقد ثانية في عام ١٩٩٢ ، حيث تحل الذكرى العاشرة لمؤتمر فيينا ، اجتماعا عالميا بشأن الشيخوخة نستخدم فيه نفس نوع التدابير المتكاملة التي استخدمت بنجاح في المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي عقد في مكسيكو سيتي في عام ١٩٨٤ ، وفي المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة المعقود في نيروبي في ١٩٨٥ .

وفيما يتصل بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الدومينيكية لتفادي الازمة الاقتصادية لابد لي أن أقول أنها كانت تدابير سليمة تماما .

وفي المجال المالي كان الهدف الذي وضعناه لانفسنا هو تخفيض عجزنا المالي تخفيضا كبيرا الى أن نصل به الى أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ومع مراعاة أن هذا العجز بلغ أثناء العام الماضي حوالي ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فإن مثل هذا التخفيض يعني ضمنا تخفيضا جذريا في قصور نظامنا الاقتصادي . ولتحقيق هذا التخفيض الكبير ، نجري اصلاحات ادارية وهيكلية هامة في سياستنا الاقتصادية .

وقد بدأت الحكومة الدومينيكية ، قبل تخفيض نفقاتها ، إصلاح النظام المالي بهدف تبسيط الهيكل الضريبي ، وزيادة مرونته وترشيد نظام التعريفات الجمركية . وما حققناه حتى الآن في هذه السنة ، يبين أن وفورات الحكومة المركزية بلغت خمسة أمثال ما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي . وقد ساعد ذلك على مضاعفة مردود النفقات الرأسمالية وتخفيض العجز على النحو المبرمج . وتشمل الاصلاحات الهيكلية بيع أراضي قصب السكر المملوكة للدولة للقطاع الخاص لاستخدامها في تنمية المشروعات الزراعية والسياحية .

وثمة إصلاح هيكلي آخر يتمثل في إدماج انتاج وبيع الطاقة الكهربائية في القطاع الخاص . وقد كانت هذه الخدمة العامة في الجمهورية الدومينيكية تولتها شركة احتكارية تابعة للدولة ، بطريقة قاصرة للغاية .

ولكن لن تكون هناك جدوى من انتهاج بلدي لسياسة اقتصادية موجهة للخارج ، وتتوخى زيادة المدخرات الوطنية وإعادة توجيه دور الحكومة في المجال الاقتصادي

إلا إذا كانت هناك سياسة داعمة من جانب البلدان الصناعية التي نتعامل معها تجاريا . ما نحتاجه من تلك الدول الصناعية هو أن تجدد عملية رفع القيود عن التجارة الدولية . كما نرجوها أن تخفف إعاناتها للمصادرات ، حيث أنها تلحق الضرر بشعبنا . وعلى العالم الأول أن يتجنب فرض القيود على وارداته حتى لا تعاني مصادرات البلدان النامية . وينبغي لبعض البلدان الصناعية أن تنهض بتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية حتى وإن اقتضى ذلك تخفيض عجزها المفرط في الميزانية . علاوة على أن البنك الدولي يمكنه المساهمة بتخفيض الفوائد التي يقتضيها على قروضه ، لاسيما بالنسبة لتلك البلدان التي تمر بعملية تكيف .

ويمكننا أن ننشئ فيما بيننا جميعا آليات دفاعية تمكننا من مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل - مثلا ، عن طريق قيام صندوق النقد الدولي باستخدام مرافق التمويل التعويضي . وليس هناك منطوق في أن نوجه تدفق الصافي الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الوقت الذي يمكننا فيه أن نحصل منهما على موارد أكبر من تلك التي ندفعها ، لا سيما عندما نكون في أمس الحاجة الى هذه التدفقات .

وبإمكان البلدان الصناعية أن تساهم بأموال جديدة في المنظمات الدولية لتوجه بدورها الى بلداننا . فأمريكا اللاتينية بحاجة سنويا الى مبلغ ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية مدعوان للإسهام بنصيبهما في ذلك ، لا سيما على المدى القصير . فهاتان المؤسستان قادرتان على توسيع نطاق عمليات تمويلهما المشترك وضماناتهما الجزئية للقروض الخاصة .

إن الهدف الأول للسياسة الاقتصادية الشاملة لحكومة بلادي تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الذات في تحقيق استمراره بغية مواصلة توسيع نطاق العمالة وزيادة دخل الفرد من السكان . وبالنظر الى تزايد المديونية الخارجية ، تستجيب سلطات بلادي وتقوم بتمبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المادية والبشرية من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي بما يحقق معدل نمو حقيقي يبلغ تقريبا ١١ في المائة سنويا خلال الجزء الأكبر من هذا العام .

والهدف الثاني لحكومة بلادي مواجهة مشكلة الديون الخارجية بشعور من المسؤولية . وبالنظر الى أننا نتقيد بالمواعيد المتفق عليها ، فإننا نطالب دائنينا بالموافقة على مداد هذه الديون بأكثر الطرق عملية ودون أن نحمل الشعب بتفحيطات جسيمة .

وبوضع هذه الاهداف نصب أعيننا ، نعمل على توزيع الدخل بقدر أكبر من الانصاف ، ولكن ليس بمجرد الاخذ من البعض وإعطاء البعض الآخر ، بل بتعليم الجميع على الانتاج وتحقيق الثراء . ونحن ندرك أن حل مشكلة الفقر لدينا لا يكمن في تقسيم

ثروتنا بين عدد أكبر من الناس بل في زيادة ثروتنا ليتمكن توزيعها على نحو أفضل فيما بين الجميع . ويمثل النمو الاقتصادي أفضل وسيلة متاحة لدينا للقيام بذلك وللاستجابة بهذه الطريقة لاحتياجات مكاننا الأساسية .

وعلا على بلوغ هذه الاهداف ، نكيف سياستنا الاقتصادية الخارجية ، ونسروج للصادرات والاستثمار الاجنبي والسياحة ، ونستلزم واردات بديلة أكثر كفاءة . وإننا نسعى من أجل توسيع نطاق تجارتنا الخارجية الى سعر صرف أكثر واقعية ، محاولين تجنب التجاوزات الحمائية المفرطة التي نميل اليها .

وفيما يتعلق بمشاكل ميزان المدفوعات ، نحاول أن ننزل إغراء زيادة تدخل الدولة . فقد علمتنا التجربة أن النتيجة النهائية لهذه التدخلات تنحو الى تبديد الموارد واقامة قطاع خاص أكثر استقلالية عن الحكومة . وبالإضافة الى ذلك ، لا يمكننا أن نطالب الآخرين بحماية أقل من حمايتنا اذا لم نكن على استعداد للتحرك نحو تجارة عالمية أكثر حرية .

إننا نسعى الى تخفيف إعادة رؤوس الاموال النازحة وإعطاء ربحية أكبر . ونأمل باخلاص أن نكافئ الأشخاص الذين يوفرون المال ليساهموا بمخدراتهم في المشروعات الوطنية . إننا نشجع الادخار ونشط الاستهلاك ، وذلك بدفع فوائد جذابة للذين يدخرون وازالة الإعانات التي لا تزال موجودة في النظام المصرفي لدينا .

وبالإضافة الى ذلك ، نشجع دخول رؤوس الاموال الأجنبية ، لا سيما اذا لم يترتب على دخولها مديونية . وتبعاً لذلك ، متبداً السلطات الدومينيكية في الاسابيع القليلة القادمة في السماح بتحويل جزء كبير من ديننا الخارجي الى استثمارات . وسوف يخفف هذا التحويل بدرجة كبيرة من حجم ديننا ومن خدمته ، كما يساهم مساهمة ايجابية في نمونا الاقتصادي وسيخلق المزيد من العمالة وسيزيد دخل شعبنا .

وقد طلبت الجمهورية الدومينيكية الانضمام الى عضوية فريق لومي . لماذا لومي ؟ لأن لدينا حقيقة ماثلة أمامنا : الحاجة الى الاعتماد على دعم وتضامن البلدان الصناعية الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . إن الدول الاعضاء في ذلك الاتحاد تشجع في إطار لومي التنمية المستمرة والمستقلة لبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط

الهادئ ، وهي تولي معاملة أكثر مؤاتاة من معاملة الدولة الأكثر رعاية ونظام
الافضليات المعمم ، وتقوم ، بين جملة أمور ، بتنفيذ المساعدة التقنية والمالية من
أجل التنمية على شكل إعانات وقروض ميسرة وغير ميسرة .

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن عميق قلقها إزاء الحالة السائدة في مختلف
أجزاء العالم حيث تعرض التوترات والصراعات السلم والاستقرار للخطر . وتؤكد بلادي من
جديد على الحاجة الى النهوض بالمصالحة الوطنية في البلدان التي تعاني من
الانقسامات بين طوائفها . وبالمثل ، فإننا نحث على احترام حق الشعوب في تقرير
المصير واحترام المبدأ القاضي بأنه لا يحق لاية دولة أن تتدخل بقوة السلاح أو بأي
طريقة أخرى في الشؤون الداخلية لاية دولة أخرى .

ومن الناحية الأخرى ، نشعر بالقلق إزاء اللامبالاة التي تبديها بعض الدول
فيما يتعلق بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الاغلبية الساحقة في الجمعية العامة ،
وذلك بغية حسم المسائل بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الدولي . فهذه اللامبالاة تشكل في
قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار كم المنظمة ، وتحبط التزامها بصيانة السلم والأمن
الدوليين ، وعلاوة على ذلك ، تقوض روح الأمم المتحدة وتهدد القدرة المالية للأمم المتحدة .

إن من الضروري تعزيز ولاية الأمم المتحدة وأن نتجنب في الوقت ذاته أية
مبادرة من شأنها أن تضعف قدرتها على العمل ودورها بوصفها أداة السلم العالمية .

ومرة أخرى تجد الجمعية العامة أمامها نفس الأزمات والصراعات التي ناقشتها
في عدة دورات سابقة . وهذا يفتح عن طابع التكرار في مناقشات الجمعية العامة
والتقدم الضئيل المحرز في إزالة التوترات والمشاكل التي تحيق بالمجتمع الدولي .
وترجع إدامة الصراعات بصورة أساسية الى عدم الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في
الميثاق وعدم احترام قواعد السلوك المكرسة في الأخلاقية الدولية والقانون الدولي ،
وانعدام التصميم من جانب الأطراف المعنية على إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمشاكل .

وتؤكد حكومة بلادي من جديد الحاجة الى الانسحاب الفوري والكامل للقوات
الأجنبية المتواجدة في أفغانستان ، وتحث جميع الدول على احترام السلامة الإقليمية
لأفغانستان واستقلالها وسيادتها . وإنني أعرب عن ويطيد الأمل في أن تحقق المفاوضات في

الجولة المقبلة من المحادثات حلا مرضيا يضع حدا لهذا النزاع الذي طال أمده ، بما يتيح للشعب الافغاني أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير بطريقة سليمة - لأن غزو افغانستان هذا يشكل خطرا محتملا على السلم . وإننا نحیی جهود الوساطة التي اضطلع بها الامين العام ونؤيد مرة أخرى قرارات الأمم المتحدة التي تحث على إيجاد حل سلمي . وتواجه اليوم بعض البلدان ، مثل كمبوتشيا وتشاد ، أزمات خطيرة نتيجة أسباب وضغوط خارجية . وإننا نؤيد في حدود امكانياتنا ، كل جهد يبذل لتأمين الحرية والديمقراطية في هذين البلدين .

لقد حافظت الجمهورية الدومينيكية على موقفها التقليدي المؤيد للمطالب المشروعة للأرجنتين في جزر مالفيناس ؛ وتماشيا مع هذا الموقف التقليدي نحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على بذل كل جهد ممكن للشروع في إجراء المحادثات التي يدعو إليها قرار الجمعية العامة ٢١/٤٠ .

إن السلام في شبه الجزيرة الكورية موضع اهتمام كبير من جانب المجتمع الدولي . بيد أن هدف توحيد شطري كوريا ، الشمالي والجنوبي ، لا ينبغي أن يتحقق بالقوة بل بالوسائل السلمية ، عن طريق ما ينبغي استئنافه بلا شروط مسبقة أو مطالبات غير ذات صلة ، من حوار وتفاوض بين الطرفين .

ويرى وفد بلادي أن السبيل المحدد لاستئناف الحوار يتمثل في إجراء محادثات بين وزيري خارجيتي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تماشيا مع المبادرة التي تقدمت بها ، قبل بضعة أشهر ، جمهورية كوريا الجنوبية .

واسمحوا لي أن أشير إلى جمهورية هايتي ، تلك الأمة التي نشاركها جزيرة هسبانيولا ، وهي بلد توحدنا به صلات عديدة يستغرق سردها وقتا طويلا . إن هايتي ، حكومة وشعبا ، تواجه مهمة ضخمة تتمثل في وجوب المضي قدما صوب الأهداف التي حددتها لنفسها ، وهي الحرية ، والديمقراطية ، وتوفير فرص العمل للجميع ، وتهيئة ظروف تتيح للشعب أن يتمتع بحقوقه الثابتة في التعليم والصحة . إن سكان هايتي ، عن طريق ممارسة حقوق الإنسان فحسب سيتمكنون من التمتع بخيرات هذا العالم التي وجدت لدعمها جميعا . وفي هذا الصدد ، يحتاج شعب هايتي إلى مساعدتنا جميعا ، وهذا لا يعني تدخلا أجنبيا في شؤونه . ونؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس نامفي تماشيا مع هذه الخطوط .

والجمهورية الدومينيكية ، من جانبها ، تزيد اتصالاتها الثنائية بتلك الجمهورية الشقيقة لإقامة نظام حديث بين البلدين يشمل التجارة الثنائية الحرة ، والمكافحة المشتركة لإزالة الإحراج ، وتبادل الصحفيين والمدرسين والطلاب ليتعلم كل منا ما يستطيع عن واقع الشعب الآخر واحتياجاته وآلامه كيما يمكن للفنيين من بلد أن يمارسوا عملهم في البلد الآخر دون تمييز ، لفترة محددة من الزمن .

إن الجمهورية الدومينيكية تؤيد الجهود المبذولة لوضع حد نهائي لمصراع الاقضاء في أمريكا الوسطى . وننظم ، بوطيد الأمل ، إلى اتفاق السلم الذي وقَّعه مؤخرا خمسة رؤساء من أمريكا الوسطى في غواتيمالا . وينبغي تشجيع هذا الاتفاق بالنظر

إلى أنه يشكل أساسا يمكن إرساء التزام عليه للتهوض بالديمقراطية والتعددية
الايدولوجية والحرية والاحترام في تلك المنطقة من نصف الكرة التي عانت لآمد طويل .
ولهذا ، نؤيد بلا تحفظ الداء الذي وجهه في هذا المحفل مؤخرا رئيسي كوستاريكا ،
السيد أوسكار أرياس سانشير ، من أجل أن يسود الوفاق في أمريكا الوسطى .

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية جميع الجهود المبذولة لوضع حد للحرب التي طال
أمدھا بين العراق وإيران . وفي ضوء التطورات الأخيرة في الخليج الفارسي ، تبرز
مسألة تنذر بالشر إزاء مستقبل العالم ، هل نحن نتحرك قدما صوب صراع عالمي ونقترب
من نقطة اللاعودة ؟ نأمل أن تسود الرغبة في السلام التي أبدتها الدول الكبرى فسي
هاتين الدولتين وفي مشاعرهما الدينية .

من السمات المستمرة لسياسة بلادي الخارجية أننا نهتم اهتماما كبيرا بالحياة
في الشرق الاوسط . فأمطنا من المهاجرين ، وفي صفوف سكاننا هناك أفراد من أصول
عربية ويهودية ، وجميعهم يسهمون مساهمة متميزة في تنمية بلادنا ، ويشكلون نموذجا
حقيقيا للتعايش الإنساني . فلم لا ينسحب ذلك على البلدان التي قدم منها هؤلاء
المهاجرون اليهود أو العرب ؟

ترى بلادي أن الطريقة الوحيدة لإقرار السلم في الشرق الاوسط هي انتهاز سبيل
الحوار بين أطراف الصراع على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .
ولا تزال الجمهورية الدومينيكية متخذة موقفها القائم على الصداقة الشابتة تجاه شعوب
تلك المنطقة . ولا نعتقد أن الصداقة مع بلد من بلدان المنطقة تشكل تمييزا ضد
البلدان الأخرى . وهذه الصداقة لا ينبغي أن تتعرض للنقد ، فلا ينبغي أن ينتقد بلد
تربطه علاقات ودية مع أحد أطراف الصراع ، كما يحدث في بعض الأحيان عندما يعاهد بلد
أحد تلك الأطراف .

وختاما ، إنني لم أتناول كل البحوث الهامة المدرجة في جدول أعمالنا . إنني
أنتهي إلى بلد صغير ، ولكن من حسن طالعہ أن لديه رئيسا عظيما وهو السيد خواكين
بالاغير ، الذي يمكنه مفهومه المعاصر للتاريخ من أن يكون مراقبا نافذ البصيرة

للأحداث التي تقع على المسرح العالمي . ولهذا ، نشعر بالتضامن مع جميع الشعوب الممثلة هنا التي تحمل عبء العديد من المشاكل المماثلة لمشاكلنا . ولهذا السبب ، سيمثل بلادي حيثما وجهت نداءات من أجل التضامن واحترام حقوق الشعوب وبذل الجهود من أجل السلام . نحن نود أن نعيش في عالم يمكن فيه للأمم كبيرها وصغيرها أن تتمتع بتكافؤ الفرص من أجل فائدة مواطنيها ومن أجل ممارسة الحق في التمتع بالموارد التي ينبغي أن نتمتع بها جميعا دون تمييز .

لقد دلت بلادي على أن لديها ديمقراطية مستقرة . فليس هناك في بلادي مجنأ سياسيون أو تمييز من أي نوع ، دينيا كان أو ثقافيا . ولهذا السبب ، فإن ذراعينا مفتوحان للجميع . وبفضل تاريخنا ولغتنا ، نحن بلد كاريبي وبلد من بلدان أمريكا اللاتينية أيضا . ولهذا ، نود أن نشكل جسرا بين الأمريكتين ليعود السلام أرجاء قارتنا .

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إنه

لمن دواعي السرور أن تنتخبكم الجمعية العامة رئيساً لعورتها الحالية وانتم من بلد يرتبط بسورية بعلاقات وثيقة من الصداقة والتعاون .

إن ما حققه ملفكم رئيس الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة من نجاح في إدارة أعمالها كان موضع ارتياحنا وله تقديرنا متمنين له ولبلاده الصديقة دوام التوفيق والنجاح .

ولا يعني في هذه المناسبة إلا أن اسجل تقديرنا لما بذله الأمين العام ومساعدوه من جهود حثيثة لتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في حماية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين وخلق شروط أفضل للتعاون بين الدول .

تعود الساحة الدولية هذه الأيام موجة من التفاؤل بتوجه العالم نحو عهد من التعاون والانفراج بعد فترة من التوتر والمجابهة . ونحن إذ نشارك المجتمع الدولي بالترحيب بهذا التوجه ، نأمل أن يؤدي إلى تحقيق حلول عادلة للقضايا التي تعاني منها بعض شعوب العالم ، وفي مقدمتها اغتصاب حقوق الشعوب ، والتمييز العنصري ، والاحتلال ، والسيطرة الأجنبية ، والاستغلال الاقتصادي ، واتساع الفجوة بين الدول المتطورة والدول النامية .

إن مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحقيق مجتمع انساني يسوده العدل والمساواة والأمن ، كانت مدعاة لانبثاق أمل جديد في مستقبل أفضل للإنسان البشري . ولكن هذه المبادئ النبيلة لم تجد طريقها إلى التنفيذ تنفيذا كاملا بحسب تصاعد النزاعات العدوانية ، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، وقهر إرادة الشعوب بغية السيطرة عليها وعلى مقدراتها .

إن سباق التسلح على الصعيد الدولي يهدد البشرية بأفدح الأخطار ، وفي مقدمتها احتمالات وقوع حرب عالمية نووية سواء عن طريق الخطأ ، أو الشعور بالتفوق . ولذا نرى في كل جهد يهدف إلى تقليص الأسلحة النووية ومولا إلى إزالتها عاملا هاماً يساعد على تعزيز الأمن والسلم الدوليين .

ومن هذا المنطلق نؤيد الاتفاق المبدئي الذي تمّ التوصل إليه بين الحكومتين السوفياتية والأمريكية حول الموارخ المتوسطة المدى والتكتيكية ونعتبره خطوة إيجابية وذات مغزى كبير ، إذا ما تبعتها خطوات أوسع لنزع السلاح النووي الاستراتيجي ، وصولا الى نزع عام وشامل للأسلحة النووية كافة .

إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وتطويرها واشتراكها في برنامج حرب النجوم ، تشكل عامل تهديد مباشر ومستمر للأمن في منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط . لقد أصبح إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية أمرا لا غنى عنه لضمان الأمن والسلام فيها . إن رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشاتها النووية للرقابة الدولية وعدم قبولها بنظام الضمانات الدولية ، كل ذلك يشكل عائقا دون تحقيق ذلك .

إن الجمهورية العربية السورية تدرك جيدا مدى الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وإنه من البدهة بمكان أن العالم لا يستطيع أن يمضي في تحمل التكاليف الباهظة لسباق التسلح ، وأن يوظف في الوقت نفسه الأموال اللازمة في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المناسب . لذلك تؤيد بلادي أن يتفق المجتمع الدولي على برنامج طموح لنزع السلاح يكون من شأنه تحرير مبالغ كافية من الأموال ، للاستثمار في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ولا سيما الدول النامية . وكذلك تشارك سورية في القناعة بأن للأمم المتحدة دورا يجب أن تلعبه في تشجيع نزع السلاح ، وتعزيز التنمية ، ومن ثم خلق الشعور العام بالأمن الجماعي .

إننا نؤيد مبادرة مجموعة الدول الاشتراكية ، الداعية إلى إقامة نظام شامل للأمن الدولي . إن هذا النظام يقوم على تعزيز دور الأمم المتحدة ، في اتخاذ تدابير عملية لضمان الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذها ، بما يحقق احترام سيادة الدول واستقلالها الاقتصادي ، وسلامتها الإقليمية ، وعدم استعمال القوة في العلاقات بين الدول ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحقوق جميع الشعوب في تقرير المصير ، وإزالة الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والغسل العنصري ، وإنهاء الاحتلال والسيطرة الأجنبية .

إن الصراع العربي - الإسرائيلي ما زال من أكثر الصراعات الاقليمية قابلية للانفجار ، وابتعادا عن الحل العادل والشامل ، على الرغم من المناخ الدولي الذي أحاط به من كل مكان ، والتأييد العالمي الواسع الذي حظي به عقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة . ولا غرابة في ذلك لأن النزاعات الاقليمية الاخرى ، مهما بلغت سخونتها وقدرتها على التدمير ، يمكن إنهاؤها وإيجاد الحلول العادلة والواقعية لها ، طالما أن ايا من أطرافها لا يزعم أن له أراضي وحقوقا عند الطرف الآخر ، ممنوحة بموجب نص إلهي ، كما تزعم إسرائيل .

إن إسرائيل ، في احتفاظها بالأراضي العربية المحتلة وضم البعض منها وبناء المستوطنات عليها ، لا تنطلق أبدا من مبادئ القانون الدولي ولا من ميثاق الأمم المتحدة وإنما تنطلق - كما تدل على ذلك جملة مواقف المسؤولين المتعاقبين فيها - من قناعات ميتافيزيقية وروايات أسطورية مستندة إلى أشد الأفكار الأصولية رجعية وتطرفا .

إنه لمن السذاجة الاعتقاد بأن الخلاف الذي كثر الحديث عنه مؤخرا بين حكّام تل أبيب هو بين من يقبل التخلي عن الأراضي العربية المحتلة ، وبين من لا يقبل . إن الخلاف في واقع الأمر هو بين من يريد انتزاع توقيع العرب الرسمي على وثيقة يتخلّون بموجبها عن معظم الأراضي العربية المحتلة ، والحقوق الفلسطينية المفتصة ، وبين من لا يعترف أصلا بوجود أراض عربية محتلة وحقوق فلسطينية مفتصة . وحقيقة الأمر أنه لا يوجد خلاف جوهري بين حكّام تل أبيب كافة ، حول الحفاظ على شهية إسرائيل مفتوحة وقوية لابتلاع الأراضي العربية المحتلة ، وبناء المزيد من المستوطنات عليها . إن هدف حكّام تل أبيب النهائي هو إقامة إسرائيل الكبرى ، وفرض هيمنتها دون منازع على دول وشعوب المنطقة .

وبقناعتنا لا يصح تفسير الموقف الاسرائيلي من المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط إلا في ضوء ما سبق ، إذا كنا ننطلق بمدق من تقويم موضوعي للنوايا الاسرائيلية ، ولا ننطلق من أوهام أو مصالح معينة يسعى اليها البعض ، لتبرير دعمه لاسرائيل أو تعامله معها . ومن هنا تستطيع الاسرة الدولية أن تستنتج بوضوح ، لماذا يرفض حكام اسرائيل المؤتمر الدولي الحقيقي ، ولماذا يشترط الجناح الاسرائيلي القابل بفكرة المؤتمر الدولي أن يكون هذا المؤتمر مجرد مظلة لمفاوضات شائبة مباشرة ، دون أية صلاحيات .

إن حكام تل أبيب متفقون فيما بينهم على عدم إقامة سلام حقيقي وعادل في المنطقة .

إن رفض اسرائيل للسلام القائم على العدل يجب أن يكون مصدر قلق دائم للعالم أجمع ، مهما بدت الاوضاع هادئة على السطح ، كما يجب أن يكون مصدر قلق حقيقي للاسرائيليين أنفسهم أيضا ، لأن العنف يولد العنف ، والعقيدة المتطرفة التي تعتمدها اسرائيل في محاربة العرب ومحاولة إذلالهم ستولد بالمقابل عقائد أكثر عنفا وتطرفا . إن تجربة اسرائيل المرة في غزو لبنان مازالت حية في الذاكرة ، وستظل كابوسا مزعجا لها لسنوات طويلة قادمة .

إن اسرائيل لن تنعم بالسلام في منطقتنا ، مهما بلغت قوتها العسكرية ، إذا استمرت باحتلالها لأي جزء من الأراضي العربية ، ولن يحميها إلى الأبد دعم الولايات المتحدة الامريكية اللامحدود لها ، وتحالفها الاستراتيجي معها .

إن تجربة الاسرائيليين في فرض شروط سلامهم على مصر لم تحقق ولن تحقق سلاما حقيقيا بينهم وبين الشعب المصري الشقيق مهما حاول حكام القاهرة وتل أبيب التعتيم على هذه الحقيقة ، وتضليل الرأي العام العالمي .

إن سورية ترى أن إقامة السلام العادل والشامل يستند إلى انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بإشراف الأمم المتحدة ، على أن يكون هذا المؤتمر حقيقيا وذات صلاحيات .

إن لبنان ، البلد الشقيق ، الذي عانى شعبه بلا حدود من حرب أهلية مريعة ، وغزو اسرائيلي همجي ، وما نجم عنهما وبسببهما ، من ويلات ودمار وإرهاب وتهجير أصاب مختلف الناس دون تمييز ، يتعرض هذه الايام الى تصدع خطير في مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية .

ومما لا جدال فيه أن اغتيال رئيس وزراء لبنان المغفور له رشيد كرامي ، رجل الحوار والوفاق الوطني ، في حزيران/يونيه الماضي ، وعدم الكشف عن القتل ومن وراءهم حتى الآن ، قد أفقدا الحكم الكثير من ثقة الآخرين به ، ومن المؤسف أيضا أن الحكم في لبنان لم يحاول الاستفادة ، كما يجب ، من الدعم الكبير والتضحيات الجسيمة التي قدمتها سورية لانقاذ لبنان من الاقتتال والفوضى ، ووضعه مجددا على طريق الحوار والوفاق الوطني .

بالرغم من كل ذلك ، فإن سورية التي ترتبط مع لبنان بأوثق وشائج القربى والتاريخ والمصير والامن والمصالح المشتركة ، لن تدخر جهدا ، أو تبخل بتضحية ، يمكن أن تساعد أشقاءنا اللبنانيين على الخروج من هذا النفق المظلم . إن سورية من جهة ثانية سوف تستمر في دعمها للمقاومة اللبنانية الباسلة ، حتى تنسحب القوات الامرائيلية من جنوب لبنان ، ويتحرر آخر شبر من الاراضي اللبنانية .

إن الوضع المتوتر في منطقة الخليج يدعو الى القلق الشديد ، وخصوصا في ظل وجود هذا الحشد الهائل من الاساطيل الحربية الاجنبية . ومن الملفت للنظر تقاطر السفن الحربية للدول الغربية الواحدة تلو الاخرى ، خلف الاسطول الامريكي بعد أن كانت قد أعلنت معظم حكوماتها في البداية عن تحفظات على ارسالها .

إن من حق شعبنا السوري خاصة والعربي عامة أن يتساءل : هل الغرض من هذه الحشود الضخمة هو تأمين حرية الملاحة الدولية في مياه الخليج ، أم محاولة تأمين قواعد عسكرية في المنطقة ، والعودة الى سياسة مناطق النفوذ ؟ وهل الغرض من هذه الحشود الحربية في منطقة الخليج هو منع توسيع الحرب والحد من ضرورها أم توريث دول المنطقة فيها واستنزاف كل مواردها وإشغالها عن دورها القومي الاساسي في تحرير الاراضي العربية المحتلة ، واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني المغتصبة ؟

إننا ، ونحن نطرح هذه الاسئلة المشروعة ، نود أن نؤكد مجددا موقفنا المؤيد
لحرية الملاحة الدولية في مياه الخليج للجميع ، وشجبنا لمحاولات توسيع الحرب وتوريث
دول أخرى فيها ، وقناعتنا بأهمية قيام علاقات حسن جوار وتفاهم بين الدول العربية
في الخليج والجمهورية الاسلامية الايرانية ، ومطالبتنا بانسحاب جميع الاساطيل الحربية
الاجنبية من المنطقة .

نعلم جميعا أن الاسرة الدولية صارت في السنوات الاخيرة تكرر جانبها كبيرا من
اهتمامها لمعالجة ظاهرة الارهاب ، ولقد سبق لنا أن قلنا رأينا في هذا الموضوع من
على هذا المنبر ، في خطابنا أمام الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة .
وشرحنا آنذاك مفهومنا للارهاب وفعلنا في التمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب
من أجل التحرر الوطني ، وفضحنا الخلط المتعمد بين العمل الارهابي ، وبين النضال
الذي تخوضه الشعوب ضد الاحتلال الاجنبي ، والاستعمار والعنصرية ، قلنا ذلك ، وأضفنا
أن مجتمعنا الدولي يعاني من ارهاب الدولة مثلما يعاني من ارهاب الافراد ، ودعونا
الاسرة الدولية ، من خلال منظمة الأمم المتحدة ، الى القيام بجهد مشترك لوضع ضوابط
ومعايير تميز بين العمل الارهابي والنضال المشروع للشعوب ، من أجل التحرر الوطني
كما أقره ميثاق الأمم المتحدة ، والعديد من قرارات الجمعية العامة .

وانطلاقا من هذا ، بادرننا الى اقتراح عقد مؤتمر دولي لتحديد الارهاب ،
والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني . وإننا نقدر تقديرا كبيرا
الموقف الايجابي الذي اتخذته المنظمات الدولية الاقليمية ، كجامعة الدول العربية ،
ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز بدعم هذا الاقتراح .

إنه من دواعي ارتياحنا أن الجمعية العامة أقرت الموقف العربي الذي تقدمت به سورية بإضافة بند خاص على جود أعمال دورتها هذا العام ، بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لتحديد الارهاب ، ووضع معايير للتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني . كما يسعد وفد بلادي أن يتعاون مع الوفود الاخرى لوضع مشروع قرار حول الموضوع ، يعرض على الجمعية العامة لمناقشته وإقراره .

إن مجموعة دول عدم الانحياز ، التي تنتمي اليها بلادي ، قامت منذ تأسيسها على فكرة العمل الحثيث لضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومراعاة تطبيق مقتضياتها في التعامل بين الدول . ولقد قامت المجموعة في مناسبات عدة بجهد بناء كان له تأثيره الايجابي على الساحة الدولية . لذلك نود أن نعرب عن تأييدنا الشديد لحركة عدم الانحياز ولنشاطاتها ، ونوجه الى جميع الدول ، على اختلاف المجموعات التي ترتبط بها ، نداء حاراً من أجل مدّها بالتأييد والتشجيع ، لأنها أثبتت في حالات عديدة أنها تنشط كعامل ايجابي لمالح الاسرة الدولية ككل .

إن الجنوب الافريقي مازال يعاني من وضع استعماري مأساوي ، نتيجة لاستمرار نظام بريتوريا في احتلال ناميبيا ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وكذلك لاستمرار القمع والاضهاد والقتل وتطبيق نظام الفصل العنصري ضد غالبية السكان في الجنوب الافريقي .

إن التعاون الوثيق بين نظامي بريتوريا وتل أبيب ، الذي يستهدف قهر إرادة العرب والافارقة وضرب تطلعات شعوبها ، يستوجب الإدانة الشديدة ويتطلب عزل هذين النظامين العنصريين في الساحة الدولية ، ووضع حد لسياساتهما العنصرية والتوسعية .

إن على المجتمع الدولي أن يجابه تحدي نظام بريتوريا ، وأن على مجلس الأمن اتخاذ القرار بفرض العقوبات الالزامية والشاملة ، المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، ضد نظام بريتوريا العنصري .

وبهذا الصدد فإننا نشيد بمنظمة الوحدة الافريقية ، والقرارات التي توصلت اليها في مؤتمراتها المتتالية ، وآخرها قرارات وبيان مؤتمر القمة في دورته

الثامنة والعشرين في أديس أبابا ، والتي أكدت على التدابير العملية التي يترتب على الدول اتخاذها في مختلف المجالات ، لعزل نظام الفصل العنصري والقضاء عليه . إن مشكلة قبرص تسبب القلق لدول البحر الأبيض المتوسط . وإن أي حل لهذه المشكلة ينبغي أن يقوم على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وبما يحفظ للجمهورية القبرصية سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها . وإن فكرة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تحظى باهتمامنا .

وإننا نؤيد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في جهودها لإعادة توحيد الوطن الكوري سلميا ، وعن طريق المفاوضات وانسحاب القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية . ونؤيد دعوتها لجعل شبه جزيرة كوريا منطقة سلام خالية من القواعد العسكرية الأجنبية والأسلحة النووية .

وبالنسبة لأفغانستان ، فإننا نؤيد استقلال وسيادة وعدم انحياز هذا البلد المديق ، ونأمل نجاح المساعي المبذولة لحل المصاعب القائمة بينها وبين جاراتها التي تربطنا بها جميعا روابط تاريخية وثيقة . ونرحب بإعلان الحكومة الأفغانية وقف إطلاق النار ، والمبادرة إلى تحقيق المصالحة الوطنية . كما نشيد بالمساعي الحميدة التي يبذلها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المشكلة الأفغانية ، وتأمل بلادي التوصل إلى حل سريع لهذه المشكلة .

إننا نعبر عن شديد قلقنا لما تتعرض له نيكاراغوا من ضغوط خارجية ، وتدخل في شؤونها الداخلية ، ونرى في الإجراءات التي اتفقت عليها دول أمريكا الوسطى في عاصمة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، حول إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى ، حدثا ايجابيا يمكن أن يساهم في تعزيز جهود دول المنطقة للحفاظ على استقلالها وسيادتها . وبهذه المناسبة ، نشيد بالجهود التي بذلتها مجموعة الكونتادورا ، وفريق الدعم الأمريكي اللاتيني في هذا الصدد .

لقد بذلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من الجهود لاتخاذ قرارها الخاص بإعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد عام ١٩٧٤ ، والذي يعتمد التغيير البنيوي كسياسة تقوم في الأساس على فكرة التكافل بين شعوب العالم ، غنيها

وفقيرتها ، من أجل تحقيق الأمن الدولي والرفاه العالمي . ولكن الجميع يعلم بأن هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يوضع موضع التنفيذ بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى معظم البلدان المتقدمة النمو . لقد صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، توصيات هدفت إلى تحقيق بعض التغيير البنوي في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية عامة ، والعلاقات التجارية والمالية خاصة ، ولكن هذه التوصيات لم تلق الاهتمام الذي تستحقه من قبل مجموعة الدول الفنية ، كما أن معظم القرارات التي أدت إليها بعض هذه التوصيات لم يوضع موضع التنفيذ .

إن العلة الأساسية في الواقع المحزن للعلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في أن مجموعة الدول الفنية تقول بفكرة التكافل بين الشعوب كافة ، ولكنها لا تعمل بمقتضاها ، بل تضع في مقدمة اهتمامها فكرة تحقيق الربح الأكبر والأسرع ، الذي هو نقيض فكرة التكافل بين الشعوب .

ومن غريب الأمر أن هذه السياسة التي تتسم بالجشع وبقصر النظر كثيرا ما ترتد ضد مصالح مجموعة الدول الفنية نفسها ، فتقوم بينها المشاحنات وتدابير الحماية والحروب التجارية ، كما ظهر ذلك جليا في مناسبات عدة بين الحين والآخر . ولكن يبقى الخاسر الأكبر في هذا الواقع غير العادل للبلدان النامية ، التي لاتزال تعاني من تدهور أسعار مواردها الأولية ، والارهاق الفظيع الذي يشغل كاهلها من جرّاء مديونيتها الدولية ، بالإضافة إلى التدابير الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو في وجه صادراتها .

ويكفي للتدليل على الخلل الخطير في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ، أن نشير الى أن الدول المتقدمة النمو تتحكم بتحديد أسعار المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية ، وفق مصلحتها ، وتملك هي بطبيعة الحال الحرية في تحديد أسعار المواد المصنعة التي تنتجها ، وفق مصلحتها أيضا ، وتكون النتيجة قيام علاقات تبادل تجارية غير متكافئة ومجحفة بحق الدول النامية .

إن شعوب العالم تتطلع باستمرار الى منظمة الامم المتحدة ، وكلها أمل في أن تنهض المنظمة الدولية بالتزاماتها إزاء مسائل العدل والسلام والتنمية . إن دور الامم المتحدة كبير الشأن وعميق الأثر ، إذا ما توجه الجهد الى معالجات موضوعية غير انتقائية للنزاعات المزمنة والمستعصية ، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ، بما يشكله هذا الصراع من تهديد مستمر وبعيد المدى للسلام العالمي .

إن سورية تؤكد استمرار التزامها بدعم وتعزيز دور الامم المتحدة كأداة جماعية عالمية لتحقيق الآمال المعقودة عليها .

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، يسرني أن أهنيئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، الامر الذي يعد تعبيراً عن التقدير لبلدكم . ونتمنى أن يحالفكم الحظ والنجاح في نهوضكم بهذه المهمة الهامة .
أود أيضا أن أتقدم بالشكر الخالص الى مملكتكم ، السيد همايون رشيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، على القيادة التي أثبتتها في مناسبات كثيرة جدا أثناء الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

اسمحوا لي كذلك أن أوجه تحية خاصة للأمين العام ، السيد بيريز دي كوبيار ، على جهوده الدؤوبة الرامية الى النهوض بالسلم والتعاون الدولي . ونشكره على عمله المتفاني من أجل تحسين فعالية منظماتنا .

إن ميثاق الامم المتحدة يكرس التزامنا الرسمي بـ "أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" كأمر ذي أهمية قصوى . وهكذا فإن ميثاق الامم المتحدة يعبر ، بالفعل في ديباجته ، عن أمنية البشرية الاساسية في الحرية الشخصية والرخاء الاقتصادي في أكناف نظام للأمن الاجتماعي .

تتمثل إحدى أشد المهام أهمية التي يواجهها المجتمع الدولي في صياغة مفاهيم لنزع السلاح تكون طموحة وواقعية في آن واحد . وإن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف تتمة لا غنى عنها للمفاوضات بين الدولتين الأعظم .

إن تقييم النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر الدولي الأخير المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية قد يختلف من دولة إلى أخرى . وتوافق النمسا على النتيجة التي توصل إليها المؤتمر ومفادها أن نزع السلاح والتنمية هما من بين الشواغل ذات الأولوية للمجتمع الدولي ودعامتان ينبغي أن يركز عليهما السلم والامن الدائم . إن الاتفاق المبدئي الأخير الذي عقد بين وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القضاء التام على القوات النووية المتوسطة المدى بشير خير ليس بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب فحسب بل وأيضا بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره .

ونحن نرحب بهذا الاتفاق باعتباره خطوة أولى في الطريق الصحيح . وحتى يؤدي ذلك الاتفاق إلى زيادة الاستقرار ، ينبغي أن تتبعه تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية والقضاء التام على الأسلحة الكيميائية . وإننا نعتبر كذلك أن الأبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب على الأسلحة النووية تدبير حيوي للحيلولة دون زيادة الانتشار الراسي للأسلحة النووية .

منذ بضعة أيام افتتحت في فيينا الدورة التفاوضية الرابعة لاجتماع المتابعة التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وهكذا دخل المؤتمر مرحلته الحاسمة . ويتعين على المؤتمر الآن أن يحول الاقتراحات التي تزيد على المائة والخمسين إلى وثيقة ختامية تسهم في التنفيذ الكامل لتعهدات هلسنكي ، وتكون بمثابة مخطط تفصيلي لسياسة انفراج أوروبية حقيقية جديدة .

ونحن نتوقع إحراز تقدم كبير في إزالة العقبات التي لاتزال ، على النقيض من الوثيقة الختامية لهلسنكي ، تعرقل الاتصالات والإبلاغ والتدفق الحر للمعلومات بين شعوب الشرق والغرب . ولن يتسنى لنا تحقيق هدفنا ألا وهو نظام السلم الأوروبي

الحقيقي الدائم ، إلا إذا تمتعت جميع شعوب البلدان المشاركة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وكان بمقدورها الالتقاء وإجراء الاتصالات بحرية .

وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي تجلت في بعض مجالات التعاون الدولي الهامة ، لاتزال الأزمات المتعددة والصراعات المسلحة على ما هي عليه .

إن الحرب بين العراق وإيران قد تسببت في معاناة يجل عنها الوصف . ومع ذلك فإن القتال مستمر بلا هوادة ، انتهاكا للنداءات المتعددة بإنهاء القتال . وان اتخاذ الاجماعي لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) يعبر بوضوح عن مطالبة المجتمع العالمي بوقف النار فوراً . وتؤيد النمسا تأييدا تاما ذلك القرار . إن جهود الأمين العام الرامية الى التوصل الى نهاية عادلة ومشرفة لهذه الحرب تستأهل تأييدنا الكامل . وترى حكومة النمسا أن دوره في هذا الصدد ذو أهمية خاصة ، ونحن ننضم الى الذين دعوا الطرفين لإظهار أقصى قدر من المرونة في السعي من أجل إيجاد حل تفاوضي للصراع .

إن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تشكل أحد أكبر الاخطار الموجهة للسلم والامن العالميين . ونلاحظ بعين الرضا أن فكرة عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة تحظى بالتأييد الدولي المتزايد . والاقتراح بعقد هذا المؤتمر تؤيده النمسا باستمرار منذ البداية . ونظرا الى هذا التأييد الاخذ في الازدياد لا ينبغي أن يتأخر عقد هذا المؤتمر أكثر من ذلك .

وإننا نعتبر أن العناصر التالية أساسية لحل الصراع في الشرق الأوسط :

الامتناع لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين لا يزالان يشكلان الأساس الذي يحظى بأكبر قدر من القبول للحل ؛ الانسحاب من أراضي محتلة ؛ احترام حق كل الدول في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ؛ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومشاركة ممثله منظمة التحرير الفلسطينية في العملية التفاوضية بأكملها .

لا يزال بالغ القلق يساورنا إزاء الاحتلال المستمر لأفغانستان وانتهاك سيادتها . إن المعاناة المفزعة التي يقاسي منها السكان الأفغان ، سواء كانت تلك داخل البلد أو في مخيمات اللاجئين ، لا ينبغي أن نتفاض عنها . ولقد أحطنا علما بخطوات معينة في سياسة المصالحة الوطنية الأخيرة ، كما أحطنا علما بدعوة المقرر الخاص ، السيد ارماكورا ، عن مسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفغانستان . وهذه البوادر الأولى ينبغي أن تتلوها تدابير أشد حسما تؤدي إلى ممارسة كاملة وحررة لحق الشعب الأفغاني ككل في تقرير المصير .

إن الاحتلال الأجنبي لكمبوتشيا مصدر آخر لقلق كبير ومستمر لدى بلدي . وقد تمت عدة تحركات دبلوماسية مؤخرا بغية كسر الجمود الحالي . وتتابع النمسا هذه التطورات باهتمام كبير . ومننظر بعناية في كل الأفكار والاقتراحات الرامية إلى تعزيز الحل السلمي بغية تحديد إمكانية إسهام النمسا فيها .

ويحدوني الأمل الخالص في أن يمكن التوصل إلى التسوية السياسية التفاوضية ، التي ينبغي أن تقوم على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والتي ينبغي أن تكون مقبولة لدى جميع الأطراف ، وفي أن يمكن أن تنتهي معاناة الشعب الكمبوتشي ، التي طال أمدها .

وتطلب النمسا إلى كل الأطراف المعنية بأن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على العقبات المتبقية للشروع في عملية تفاوضية حقيقية .

لقد كانت أمريكا الوسطى بؤرة للتوترات خلال سنوات عديدة . وإننا نرحب بالتوقيع على خطة أرياس من جانب البلدان الخمسة في منطقة أمريكا الوسطى كخطوة مفيدة نحو السلام والاستقرار في هذه المنطقة . وتؤيد النمسا هذه الخطة الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلم والديمقراطية ، والقائمة على احترام حقوق الإنسان ، والحوار السياسي الداخلي ، والمصالحة الوطنية وعدم التدخل . ولا يمكن أن تتمشى بنجاح للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية في المنطقة إلاّ المجتمعات الديمقراطية التعددية التي تتعاون تعاوناً وثيقاً في ظل روح حسن الجوار . هناك فرصة تاريخية للأمم أمريكا الوسطى . وهي فرصة ينبغي انتهازها .

لاتزال النمسا ملتزمة التزاماً كاملاً بقضية الحرية والكرامة لشعب الجنوب الإفريقي . وترفض النمسا بقوة وتدين بشدة الفصل العنصري ، تلك السياسة التي تتنافى مع أساس الحضارة ذاته : ألا وهو كرامة البشر . ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلات العميقة الجذور في جنوب إفريقيا وتحقيق السلم في المنطقة بأسرها إلاّ باستئصال الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي وموحد وغير عرقي ، يقوم على الممارسة الحرة لحق الاقتراع . ويعني ذلك بالطبع أيضاً تحقيق استقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد بدأت النمسا تسهم بنشاط في مجال تحقيق أهداف الأمم المتحدة فور قبولها بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ . إن وزير خارجية النمسا في ذلك الوقت ، ليوبولد فيغل ، أعلن في بيانه الأول الملقى أمام هذه المنظمة أن الحياض سيبقينا بمنأى عن التحالف العسكرية ، والتعاون المكثف في إطار المجتمع الدولي للأمم بكل الوسائل المتاحة لنا سيسهم في الحفاظ على السلم الدولي .

ومن الناحية العملية ، تشكل هذه المبادئ التوجيهية حجر الزاوية في حيادنا الدائم وفي نفس الوقت تعبر عن إسهامنا النشط في التعاون الدولي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن أحد أشد التطبيقات احتراماً لهذه المبادئ عمليات صيانة السلم . لقد اتضح أن عمليات صيانة السلم أداة فعالة لإشاعة الاستقرار في الصراعات الخطيرة ، وتلك خدمة تشارك فيها النمسا لصالح المجتمع الدولي ككل . ومنذ عام ١٩٦٤ ، خدم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الجنود النمساويين في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وفي الوقت الراهن يخدم أكثر من ٨٥٠ من الجنود النمساويين على مرتفعات الجولان ، وفي قبرص وفي مواقع مختلفة في منطقة الشرق الأوسط . ويسعدني أن أعلم الجمعية العامة بأن حكومة النمسا قد قررت مؤخراً أن تستجيب لطلب الأمين العام بزيادة قواتها المشاركة في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بما يبلغ ١٠٠ جندي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

إن الدول التي تسهم بقواتها في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تتحمل عبئاً مالياً ثقيلاً وغير متوازن . ويحدوني الأمل بأن يقبل أعضاء مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن اقتراح الأمين العام بحل جزئي لهذه المشكلة ، ألا وهو تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من خلال الانصباء المقررة . وريشما يتم اتخاذ مثل هذا القرار ، نناشد كل الدول الأعضاء أن تزيد اشتراكاتها الطوعية في هذه العملية الهامة من عمليات صيانة السلم .

إن تطوير وتعزيز علاقات التعاون مع كل البلدان المجاورة لنا بغض النظر عن نظامها السياسي من العناصر الأساسية في سياسة النمسا الخارجية . وإن الروابط الوثيقة التي لا تقوم فقط بين الحكومات ، ولكن أيضاً بين الأفراد ، أفضل ضمان للعلاقات المستقرة والمثمرة . وبالتالي ، لا تزال النمسا تنوع علاقات التعاون بينها وبين كل البلدان المجاورة بغض النظر عن أنظمتها السياسية .

واسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات عن علاقاتنا بإيطاليا . إن العلاقات الطيبة والودية مع هذا البلد المجاور والهام قد ازدادت تطوراً في السنوات الأخيرة . وقد تأكد هذا لي تماماً في اجتماع غير رسمي مع وزير الخارجية الإيطالي ، السيد غيوليسو اندريوتي في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وأود أن أؤكد على أن مسألة جنوب تيرول ذات أهمية خاصة في هذا المجال .

اتخذت الجمعية العامة في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ قرارات أدت في عام ١٩٦٩ إلى اتفاق بين النمسا وإيطاليا بشأن إطار جديد للحكم الذاتي في جنوب تيرول . وبالرغم من التقدم الهام الذي أحرز منذ ذلك الوقت ، فإن بعض الأحكام الأساسية في تدابير الحكم الذاتي لم تُطبق بعد . ويندرج هذا القول بشكل خاص على موضوع أساسي في الحكم الذاتي ، وهو استخدام اللغة الألمانية في المحاكم وفي دوائر الشرطة وفي مكاتب السلطات الإدارية . واننا نأسف أنه بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار/ مايو ١٩٨٣ بين ممثلي الحكومة الإيطالية والأقلية الناطقة بالألمانية ، وبالرغم من الحل السياسي التوافقي الذي جرى التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فإن هذا الحكم الهام جدا لم يعمل به بعد .

إن النمسا تشارك مكان جنوب تيرول مخاوفهم المستمرة ، التي لها ما يبررها . إذ نعتقد أن أي مزيد من التأخير في تنفيذ أحكام الحكم الذاتي التي اتفق عليها في عام ١٩٦٩ يحمل في ثناياه خطر زيادة النزعات المتطرفة والتوترات العرقية في جنوب تيرول ، كما تجلّى في نتائج الانتخابات الأخيرة . واننا نرى أنه قد آن الأوان للتطبيق الكامل السريع لأحكام الحكم الذاتي ليتسنى إعمال حقوق الأقليات العرقية إعمالا كاملا ، ولضمان أن تتعايش المجموعات العرقية في جنوب تيرول تعايشا سلميا . لقد اتسمت حالة الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بوقوع عبء ديون مستمر على العديد من البلدان النامية ، وزيادة في النزعات الحمائية ، وانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية وتباطؤ في النمو بصورة عامة ، على الرغم من أن عددا من البلدان قد حققت أداء ملحوظا . ومن ناحية أخرى ، فإن عددا من أفقر البلدان تعاني من مزيد من النقص في دخل الفرد .

إن البيئة الاقتصادية الدولية الضعيفة الحالية لا تشجع النزعات الخلاقية والتحريرية ، بل على العكس من ذلك ، تشجع النزعات الحمائية والجمود الهيكلي . وهكذا فإن التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف مهدد بالخطر من قبل القوى الشنائية والجراءات التي تتخذ من جانب واحد .

وفي العام الماضي ، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية ناجحة مكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهي أول دورة تركز على مشاكل قارة بأسرها ، واعتمدت في تلك الدورة برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ان الجهود الحازمة المبذولة للإسراع بتطبيق ذلك البرنامج ضرورية للتخفيف من المحنة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . وحتى بعد ظهور النتائج المشجعة المترتبة على الدورة الاستثنائية المكرسة لافريقيا ، والبداية الناجحة لدورة أوروغواي بشأن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في العام الماضي ، لا يزال الشك منتشرا على نطاق واسع بشأن نتائج الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . إلا أن اعتماد الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع بتوافق الآراء ، في جو تسوده روح واقعية وتعاون بناء ، يبشر بتحقيق إنجازات كبيرة .

ان التقدم الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته . بل لابد أن يخدم الفرد . كما أن تحسين نوعية الحياة وإتاحة الفرصة للإنسان للبحث عن السعادة ليس مجرد معدلات نمو . بل من المهم على قدر مساو أيضا أن نحل مشاكلنا البيئية الملحة .

ان الاحداث الخطيرة ونتائج البحوث المفزعة أدت الى ادراك عام متزايد لان التدهور المستمر في بيئتنا يؤثر على جميع الأمم . وعليه ، فإن التعاون الدولي لمواجهة هذا الخطر أمر عاجل وملح .

ان استنفاد طبقة الأوزون يشكل خطرا متزايدا يهدد بإحداث تغييرات في المناخ العالمي . وفي هذا الصدد ، اضطلعت النمسا بدور قيادي في المساعي المبذولة لاتخاذ تدابير دولية مضادة . وينبغي إيلاء أولوية عليا للعمل على وضع اتفاقية فيينا المعنية بحماية طبقة الأوزون موضع التنفيذ في وقت مبكر وإدخال مزيد من التطوير على قانون البيئة الدولي .

ان الاشعاع النووي ، شأنه شأن أشكال التلوث الأخرى ، لا يقف عند الحدود الوطنية . وعليه ، فإن النمسا تؤمن ايمانا راسخا بأنه ينبغي أن تؤخذ المصالح

المشروعة للبلدان التي قد تتأثر بالآثار العابرة للحدود والناجمة عن استخدام الطاقة النووية في الاعتبار . ووفقا لذلك فإن النمسا تعلق أهمية خاصة على التوصل الى اتفاقات ثنائية في هذا الميدان مع جميع البلدان المجاورة لها . اننا ندرك الانجازات التي تحققت في عملية التدوين المتعدد الاطراف ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومع ذلك ، فإن النمسا تؤيد صياغة قواعد دولية اضافية في مجالات مثل مسؤوليات الدول ومعايير السلامة الدولية الملزمة التي يتعين استعمالها في محطات الطاقة النووية .

ان بعض المشاكل البيئية ، مثل تلوث الهواء العابر للحدود الطويل المدى ، يمكن تناولها بنجاح على الصعيد الاقليمي . وبالنسبة لمنطقتنا ، فإن اللجنة الاقتصادية لاوروبا أصبحت أهم اطار في هذا المجال . وقد قدمت النمسا ، مع بلدان من مجموعات اقليمية مختلفة ، مقترحات في اطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بغية توسيع وتعزيز الأنشطة الوارد امرها التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

ان بلدي يقدر بالغ التقدير تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، برئاسة السيدة برونډلاند ، رئيسة وزراء النرويج . ومن المستحيل حقا أن نغفل الجوانب البيئية عن القضايا الاقتصادية والتنموية . واننا نتفق مع استنتاج اللجنة الذي مؤداه اننا اذا لم ننجح في الشروع في سياسة تنمية مستمرة ، فإننا نقوّض في الواقع أساس مستقبلنا المشترك . ان الآثار المساوية المترتبة على انحسار الغابات تثبت أنه بمجرد اختلال توازن الطبيعة فإن الحلقة المفرغة لا يمكن كسرها إلا بصعوبة .

وينبغي لاستراتيجيات التنمية ، وفي الواقع أية سياسة اقتصادية ، أن تولي اهتماما كافيا لجميع الآثار البيئية المحتملة . ويتعين أن تؤخذ الابعاد الايكولوجية بعين الاعتبار على قدم المساواة مع العناصر الاقتصادية المحضة منذ بداية التخطيط لأي مشروع وأثناء عمليات تقييم كل مرحلة من مراحله . ينص ميثاق الأمم المتحدة على التزام جميع الدول بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية الموسعة .

ويتمين أن تكون السياسة الاجتماعية محور شواغلنا خلال العقود القادمة . كما ينبغي وضع خطط ارشادية واضحة للسياسة ، والنظر الى حلول المشاكل الاقتصادية والانمائية على ضوء علاقتها الوثيقة بالسياسات الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية . ان التقدم الاجتماعي والنهوض بالمرأة والقضايا المتعلقة بالشباب وكبار السن والمعوقين والحد من الجريمة واساءة استخدام العقاقير هي من بين أكثر المواضيع الحاحا في الشؤون الاجتماعية .

ان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير القانوني بها ، الذي انعقد في حزيران/يونيه في فيينا ، يشكل بداية مبشرة بالنجاح لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتملة بها على نحو بناء ومتضافر . وان عملية المتابعة المنسقة جيدا على الصعيدين القومي والدولي ، وضمن منظومة الأمم المتحدة أيضا ، من الأمور ذات الأهمية القصوى .

ولقد حددت المشاورات الاقليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الانمائية للرعاية الاجتماعية الاولويات من أجل تعزيز التعاون في مجال الرعاية الاجتماعية كما حددت الاجراءات التي من شأنها أن تيسر التعاون الدولي في تنفيذ القواعد في هذا المجال . ونحن نرحب بالوعي المتزايد بالابعاد الاجتماعية العالمية في المجتمع الدولي .

واعترافا من الامين العام بالاهمية المتزايدة لتعزيز وتقوية قدرة الامم المتحدة في المجال الاجتماعي فقد اتخذ اجراءات لتركيز كل الانشطة الرئيسية على مسائل السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية الواسعة بما في ذلك تنسيق برامج مراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في اطار مكاتب الامم المتحدة في فيينا . ونرحب ترحيبا بالغا بهذا القرار على ضوء توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة .

ولقد أوضح الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة "وحدة الحال المتنامي في الشؤون الدولية" . (A/42/1 ، ص ٢)

وتكلم زميلي وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية السيد غنشر بهذا الصدد عن "عصر تسوده ، على الصعيد العالمي ، سياسة داخلية" . (A/42/PV.10 ، ص ٤٧)

ان التسليم بالمستوى المتزايد للتكافل في كل المجالات يستلزم تحسين قدرة المنظمة لضمان استجابة مشتركة فعالة للقضايا العالمية الجديدة .

ولذا ، فإن عملية الاصلاح ليست ضرورية لتحسين الاستجابة التنظيمية أو قدرة الادارة على نطاق عالمي فحسب بل لاستعادة الثقة التامة بالامم المتحدة أيضا .

لقد بدأت عملية الاصلاح واتخذ الامين العام الخطوات الاولى . بيد أن الاصلاح عملية مستمرة متطورة تتحمل فيها الدول الاعضاء وقادة منظمات منظومة الامم المتحدة فرادى مسؤولية متساوية .

ومما يشجعنا الحقيقة القائلة بأننا حتى الآن تمكنا من التقدم على أساس توافق الآراء وهو السبيل الذي ينبغي أن نواصله بنشاط لمصلحة المنظمة .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام بإعادة انعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يمكنه من الوفاء بولايته الأصلية . والاقتراح القائل بأن "المجلس الاقتصادي والاجتماعي يصبح في الواقع مجلسا مؤلفا من وزراء الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" تكون له سلطة بها "يزيد من قوة وتماسك المنظومة ككل" اقتراح سليم . (A/42/1 ، ص ١٩) ولكننا نرى أنه يجب إتخاذ الترتيبات التنظيمية الكافية لضمان أكبر قدر من الفعالية لمثل هذه الاجتماعات رفيعة المستوى .

وترحب النمسا أيضا بالاسهامات في عملية اصلاح من الخارج . وفي هذا الصدد إن الدراسة الاخيرة التي اطلع بها فريق من الشخصيات البارزة حول اصلاح الامم المتحدة والتي مؤلتها مؤسسة فورد ، ورابطة الامم المتحدة في الولايات المتحدة تستاهل كامل اهتمامنا . وأعمال البحوث هذه والأعمال المشابهة لها تشهد على الاهتمام العام المتزايد والالتزام بتقوية الامم المتحدة .

منذ عامين وفي اطار السنة الدولية للشباب شرعت النمسا بمبادرة لتعزيز تشغيل الشباب . وقد أسميناها "الامل ٨٧" . وقامت النمسا مع الامم المتحدة بتنظيم منافسة عالمية شملت أكثر من ٥٠٠ مشروع أصلي للتشغيل يديرها الشباب . وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة سيقم بلدي معرضا ويقدم عرضا سينمائيا بشأن هذه المبادرة وأعمال المتابعة التي ننوي القيام بها . ونحن نعمل كثيرا على دعم الاعضاء المستمر لاهداف وافكار هذه المبادرة التي بحث الامل بين الشباب في كل أنحاء العالم .

لا ينبغي تقديم الامل للشباب فحسب بل الى كل الذين يعانون من انتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية . وفي هذا الصدد فقد طورت الامم المتحدة مجموعة مشيرة للإعجاب من المكوك القانونية عبر السنوات الاربعين الماضية . ومع ذلك لا تزال ثمة ظواهر سلبية مثل الاعدام التعسفي ، والتعذيب ، وانكار الحقوق الاساسية والعنصرية ، والتعصب سائدة في أجزاء كثيرة من العالم .

دعونا نكشف تعاوننا لنكفل ضمان واحترام كل حقوق الانسان والحريات الاساسية على نطاق عالمي . وينبغي أن نؤيد على نحو خاص كل الجهود الرامية الى تعزيز آليات

تنفيذ الموك الدولية المتعددة القائمة بالفعل في مجال حقوق الانسان . ولن نتمكن من الوفاء بواجباتنا في هذا المدد وهي الواجبات التي تحمل في جوهرها الاهتمام بالفرد وحقوقه وكرامته إلا على أساس الايمان بأن حقوق الانسان تحظى باهتمام عالمي حق .

ان حل الصراعات الاقليمية وتعزيز المشاركة الدولية واملاح المؤسسات الدولية وحماية البيئة كلها تشترك في عنصر واحد بعينه وهو الحاجة الى اطار قانوني شامل . ولم يكن بالإمكان تطوير هذا الاطار دون الأمم المتحدة . يجب علينا جميعا أن نواصل الاسهام بنشاط في الجهود الرامية الى إيجاد حلول تستند الى القانون الدولي للتصدي لتحديات اليوم والغد .

ومن بين هذه التحديات ثمة ظاهرة بغیظة على نحو خاص ألا وهي الارهاب الدولي . ولا يمكن أن نبرئ على الإطلاق الذين يعرضون الارواح البشرية للخطر ويقضون عليها بغض النظر عن دوافعهم . وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة لمكافحة هذا البلاء باتخاذ قرار بتوافق الآراء منذ سنتين . ويحدونا أمل خالص في أن يسود توافق الآراء هذا الدورة الحالية للجمعية العامة . ان المزيد من تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الارهاب بما في ذلك صياغة موك قانونية جديدة لا يزال ضروريا . والنمسا ملتزمة بالانضمام الى هذه المهمة العاجلة .

ويجب أن تبقى العلاقات الدولية قائمة على أساس القانون الدولي . ولن يمكن أن يمثل القانون الدولي أساسا لسلوك الدول إلا اذا احترم بصورة صارمة . وفي حالات عديدة ان ما هو ناقص ليس الموك القانونية الدولية ولكن تنفيذها . وثمة مجال آخر تبدو فيه هذه الهوة واسعة على نحو خاص بين القواعد والحقائق وهو حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية .

وقبل أن اختتم بياني أود أن أتشاطر معكم بضع أفكار . لقد شعر وفدي بالاعجاب بالبيان الذي أدلى به رئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة وزير خارجية بنغلاديش السيد جودري . فإدراكا منه للقيود المالية ركّز في بيانه أمام هذا المحفل على بضع أفكار فيما وزع وثيقة تتضمن موقف بنغلاديش المتخذ ازاء مسائل عالمية هامة أخرى .

وربما أمكننا جميعا أن نحذو حذو هذا المشال في المستقبل . أن توزيع النصوص كتابة سيضمن أن تصبح مواقف جميع الاعضاء حول مختلف الموضوعات معروفة بحيث تلقى الاهتمام الواجب . ويمكن تنظيم المناقشات العامة في الجلسات العامة للجمعية بطريقة تتيح مناقشة عامة حقيقية بين القادة السياسيين في الدول الاعضاء .

وتؤمن النمسا بأهم متحدة قوية ، أمم متحدة قادرة ، من أجل صالح الدول الاعضاء فيها ، على التوصل الى توافق أكبر في الآراء بشأن حل المشاكل القائمة وتحديد أبعاد المشكلات التي تبرز حديثا . وقد آن الاوان أن ندخل في عصر "السياسة المحلية العالمية" . ونحن مطالبون بأن نضع أفكارنا وخيالنا وقدرتنا الخلاقة ورؤيتنا وقدرتنا العملية والواقعية في خدمة هذه المهمة الحيوية .

السيد يان (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود يا سيدي أن

أنقل لكم تهنئة الغلبين حكومة وشعبا على انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنكم تظفون على هذا المنصب الهام صفات بارزة وخبرة طويلة في الدبلوماسية ، وخاصة في الامم المتحدة . ولهذا فمن الصحيح تماما أن تقودوا مداولاتنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامم المتحدة ، ونحن نتطلع بثقة كبيرة الى قيادتكم لهذه الجمعية العامة .

وأود في نفس الوقت أن أهنئ سلفكم السيد همايون رشيد جودري ، الذي أبدى كفاءة وقيادة فعالة أثناء الدورة الحادية والاربعين .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الدؤوبة لخدمة السلم في العالم . ويلقي تقريره السنوي الضوء على المسائل الرئيسية المعروضة على المنظمة ويتضمن توصيات هامة من شأنها أن تقود خطانا في مداولاتنا .

وقد ركز جدول أعمال الجمعية العامة خلال أكثر من أربعين عاما من وجود الامم المتحدة على سعي الانسان من أجل اقامة نظام عالمي يستند الى السلم والوثام والامن والرفاهية . وعلى الرغم من أن الجمعية العامة تجتمع في كل عام ، فإن الخدمات

الفريدة التي يقدمها هذا المحفل قد أصبحت أكثر أهمية اليوم منها من قبل ، لأن المجتمع الدولي يواجه اليوم أزمة خطيرة في الثقة بقدرة الدول الجماعية على التحرك سويا من أجل الوصول الى هدف مشترك . وعلى الرغم من النهج الكثيرة التي جُربت في السنوات الاخيرة فإن الاسباب التي تؤدي الى قيام منازعات عالمية لم تختف بعد . والحق أن هذه المنازعات يمكن أن تزداد سوءا نظرا لتراخي الارادة السياسية عن حل هذه المنازعات . وفي نفس الوقت يتولد عن كل جهد يبذل لتحويل الازمة الى فرصة تفتنم زخم دافع صوب الهدفين المراوغين : السلام الحقيقي والرخاء .

وتأت الفلبين الى هذه الدورة الثانية والأربعين في ظل حكم جديد وإلهام جديد . ولقد صادق الشعب الفلبيني على دستور جديد يأمل عن طريقه أن يبنّي مجتمعا عادلا وإنسانيا وأن يسعى لتحقيق مثله وتطلعاته تحت حكم القانون في نظام يمثل الحقيقة والعدالة والحرية والحب والمساواة والسلام . ونحن نولي أهمية كبرى في علاقاتنا مع المجتمع الدولي لحماية سيادتنا الوطنية ولامتنا الإقليمية واحترام حق تقرير المصير لجميع الشعوب . ولقد نبذنا الحرب كأداة للسياسة الوطنية واعتمدنا المبادئ المتفق عليها للقانون الدولي وأصبحت جزءا من قانون البلاد .

وبعد الانتخابات العامة التي جرت في البلاد ، دعونا كونغرس الفلبين الجديد الذي يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ويلتزم بتحقيق ارادته وتجسيدها للاجتماع ، وذلك تنفيذًا لبرنامجنا في اعادة البناء الوطني .

ويشعر وفد بلادي بالتأثر العميق لما سمعه في هذه الجمعية من تعبير عن التعاطف مع الفلبين والحكومة الرئيسة اكينو وعن التأييد لهما ، وهو شاكر لذلك .

وتسعى الفلبين مستندة الى هذه المجموعة من المبادئ الجديدة الى الوفاء بمسؤولياتها الدولية والى الاسهام في الجهد المشترك من أجل بناء عالم أفضل لانفسنا ولابنائنا . وهذا الامل العالمي تجسده الاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد التزم بهذه الاهداف وعبر عنها بالفاظ رنانة في اعلاناته المتكررة ، فما زلنا مجزئين متنازعين دائما ، نسعى كل على انفراد الى تحقيق مصالحنا الخاصة مفضلين الاعتماد على الامن والراحة كل داخل قوقعته الوطنية .

ويستيقظ العالم الآن على التآكل الذي أصاب كثيرا من المسلّات التقليدية ، التي لم نستعش عنها بمبادئ جديدة نستند اليها في حل مشاكلنا . وبينما يواجه صانعو القرارات مسؤولية مواجهة هذه التحديات ، يتعين علينا أن نتوصل من خلال المناقشة وبأساليب العمل المتضافر الى حلول جديدة لمشاكل قديمة . وواجبنا هو أن نقيم نظاما جديدا للعلاقات الدولية يستند الى واقع من التكافل الحقيقي المتنامي وعلى مبادئ العدالة والمساواة مما يتماشى مع مصالحنا الجماعية ويتيح لنا تحقيق أهدافنا الوطنية الخاصة .

والعنصر الاساسي في هذه المهمة النبيلة هو الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

وقد سجل التاريخ الحديث فشل عدد لا حصر له من محاولات تحقيق الاستقرار في مستوى تسليح دول العالم . واليوم تقوم الدولتان العظميان ، في هذا المناخ السائد في العالم من عدم الثقة والشك وفي مواجهة سباق للتسلح يتصاعد باستمرار ، بالتشاحن في إطار لعبة شدّ الحبل التي تشهد المناورات والرفض ، في الوقت الذي تقف فيه بقية دول العالم ترقب في فزع خشية أن يؤدي الوضع المتفجر الى حدوث محرقة . والاسوأ من ذلك أن الخطر ينتقل الى الفضاء الخارجي ، الذي ينبغي ألا يكرس إلا للاستخدامات السلمية بوصفه تراثا عاما للجنس البشري . وفي هذه الغضون تهدر الموارد النادرة التي يمكن أن تستخدم في تحسين حياة الشعوب وتحقيق امكانات الأمم في العالم .

ومن المثير للسخرية أن الدول الضالعة في سباق التسلح هي نفسها الدول المخولة بمسؤولية صيانة السلم والامن في إطار منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، ترحب الفلبين بتوصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق من حيث المبدأ حول القضاء على الصواريخ المتوسطة المدى . ونأمل أن يتبع ذلك اتفاق على خفض حجم المنظومات العابرة للقارات إن لم يكن القضاء عليها كلية .

كما اننا نشجع كل تقدم يحرز للتوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لخفض الترمانات الاستراتيجية الى المستويات التي حددت في العام الماضي في ريكيافيك . وتعتبر هذه خطوات حيوية في مواصلة الجهود لتحقيق هدف ضمان وجود عام أكثر أمنا للبشرية .

إن النزاعات والخلافات من كل نوع تمزق نسيج السلام في بعض مناطق العالم . وتنجم هذه النزاعات من الافتقار الاساسي الى احترام حقوق الناس والامم بقدر ما تنجم من التحامل واللف والجشع التي تدفع الى تجاهل هذه الحقوق .

وفي جنوب شرقي آسيا لا تزال دولة كمبوتشيا البائسة في قبضة احتلال عسكري يستمر في تهديد السلم والاستقرار في المنطقة . لقد انتهكت سيادة كمبوتشيا السياسية ووحدتها اراضيها ، وعانت كرامة شعبها من العنف . واجبر آلاف اللاجئين على الفرار خارج حدود بلادهم ، وهم يعيشون الآن في ظل ظروف صعبة للغاية .

ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي تنتمي اليها الفلبين ، في تضامن يقوم على القصد ، قد عملت دون كلل من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة ودائمة تعيد السلم والحرية والاستقلال والعدالة الى شعب كمبوتشيا ، والاستقرار الى المنطقة . وفي هذا المضمار تلقت الرابطة دعم الغالبية الساحقة من الامم ، وهو دعم عبرت عنه قرارات وافقت عليها الجمعية العامة بأغلبية كبيرة .

وترحب الفلبين ، ومعها شركاؤها في الرابطة ، بالاتفاق الاخير على عقد اجتماع غير رسمي في الابتداء فيما بين الكمبوتشيين أنفسهم ومن ثم بمشاركة فييت نام . ونأمل أن يكون هذا الاجتماع بداية حوار يؤدي مع الوقت الى مفاوضات وفي النهاية الى حل لمشكلة كمبوتشيا .

ونحن على ثقة بأن يؤدي هذا الحل الى ظهور كمبوتشيا يقرر مصيرها شعبها وقد تحرر من التدخل الخارجي ، كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة ، يرأسها زعماء يختارهم الكمبوتشيون . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يأخذ الحل في اعتباره أمن ومصالح كل البلدان المعنية .

وهذا الحل هو الحل الذي توخاه مشروع القرار الذي سيقدم تحت البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" والمدرج في جدول الاعمال . ولذلك فإن استمرارنا في التصويت لصالح هذا القرار فإن الدول الاعضاء ستساعد على الإسراع بالتوصل الى تسوية للنزاع الكمبوتشي .

وينبغي لنا أن نؤكد من جديد أن تسوية مقبولة ودائمة لابد أن تتضمن تحقيق هذا الطلب : يجب أن تترك فييت نام كمبوتشيا .

وبالطريقة ذاتها ، يتوقع العالم من الدول المعنية اتخاذ موقف ايجابي في مسألة أفغانستان ، يجب المحافظة على سيادة الشعب الافغاني ولامة أراضيه ، ولا بد أن تنسحب جميع القوات الاجنبية . ولا بد من عودة اللاجئين الافغانيين الى وطنهم آمينين مكرمين ، ويجب أن يترك الشعب الافغاني ليقرر شكل حكومته ، ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي .

لقد أحاطت الغلبيين علما بالجهود التي تبذل من أجل المصالحة الوطنية في أفغانستان ، وباعلانات انسحاب القوات الاجنبية من هذا البلد إلا أننا نعتقد أن هذه الخطوات لا تزال تقصر عن المبادئ المتضمنة في قرار الجمعية العامة ٣١/٤١ ، الذي يدعو الى الانسحاب الفوري والشامل للقوات الاجنبية .

يجب أن تغادر القوات الاجنبية أفغانستان .

ومحنة ناميبيا كارثة شديدة على المسرح المعاصر ، ناميبيا التي هي أسيرة لنظام عنصري تحدى طيلة السنوات الإحدى والعشرين الاخيرة كل دعوات مجلس الامن والجمعية العامة للانسحاب من ناميبيا . ولا تزال جنوب افريقيا تنتهك حقوق الانسان للشعب الناميبوي وكرامته ، وتنهب ثروات ناميبيا الطبيعية ، وتنكر على هذا الشعب استقلاله ، وحقه في أن يشغل مكانه بين أسرة الامم .

جنوب افريقيا يجب أن تغادر ناميبيا ، وجنوب افريقيا يجب أن تعطي ناميبيا حريتها .

وليس من الممكن تحقيق حالة من السلم والتناغم والاستقرار إلا في ظروف تعترف بكرامة الانسان وتحترمها . إن القوة الاثمة التي تدفع بجنوب افريقيا الى تحدي العالم بأكمله تذهل عقل الانسان المتحضر . ينبغي ألا يترك الحكم على جنوب افريقيا للتاريخ . فالانسانية ، التي تجابها أخطر القضايا الاخلاقية ، ونعني الفصل العنصري ، هي التي أصدرت حكمها على جنوب افريقيا . ولا بد من تنفيذ الحكم . وينبغي وضع حد لمحاولة حماية جنوب افريقيا من غضب العالم على أساس أي عذر أو تبرير . إن فرض عقوبات الزامية وشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق هو الطريقة السلمية الوحيدة الكفيلة بخلق الظروف اللازمة للتغيير ، هذا أمر حتمي وملح .

يجب تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٧٨) الذي اتخذته مجلس الأمن في العشرين من تموز/يوليه ١٩٨٧ . بوقف إطلاق النار في الحرب التي دامت ثماني سنوات حتى الآن بين إيران والعراق . وينبغي ألا ندخر جهدا في الحيلولة دون تردي حرب لا يريد لها أحد . ويؤيد وفد بلادي جهود الأمين العام من أجل السلم في الخليج الفارسي .

منذ أمد طويل لا يزال النزاع في الشرق الأوسط يهدد بالانفجار ، لا بد من التوصل الى تسوية دائمة وعادلة إذا ما كان لنا نقضي على سبب رئيسي من أسباب عدم الاستقرار الدولي . إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، واقامة دولة مستقلة في فلسطين لا بد من الاعتراف به . وفي الوقت ذاته فإن حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام ضمن حدود آمنة بمعزل عن أية تهديدات أو أعمال قوة لا بد من الالتزام به . إن عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تحت اشراف الأمم المتحدة ، سيكون أمح الوسائل لحسم النزاع في المنطقة .

ونشيد بالبلدان في أمريكا الوسطى للاتفاق التاريخي الذي توصلت اليه في مدينة غواتيمالا . إن هذا الاتفاق بشري خير للسلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة . كما أنه يعبر عن ارادة سياسية مستندة الى حكمة واقتدار سياسي . ونحن ندعو جميع البلدان المعنية للالتزام بهذا الاتفاق البارز .

ويؤيد وفد بلادي استئناف المفاوضات حول المسألة الكورية في أقرب فرصة ممكنة . وتمشيا مع مبدأ العالمية ، ومن أجل السلم والاستقرار الدوليين ، تؤيد الفلبين قبول جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عضوية الأمم المتحدة بموجب المادة ٤ من الميثاق .

إن النزاعات في جزر مالغيناس ، وفي الصحراء الغربية تدعونا لاتخاذ نهج مماثل . لا بد أن نشجع المفاوضات المباشرة فضلا عن استخدام المساعي الحميدة للأمين العام التي يمكن أن تؤدي إلى حل هذه النزاعات .

يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا قياديا لعكس الاتجاه في الحالة الاقتصادية العالمية المتدهورة . وأملنا في سلام عالمي دائم ، والتناغم والأمن لا يمكن أن يتحقق في عالم تحقيق به المظالم وأوجه التباين الاقتصادية ، التي تخلق قلقا خطيرا في مناطق كثيرة من العالم . والمطلوب أن نتجاوز البلاغة ، وأن نشرع في العمل .

وعلى كل فأننا لا نبدأ من نقطة الصفر . فهناك مبادئ وسبل للعمل وردت منذ وقت طويل في الكثير من الاعلانات والبيانات المشتركة والقرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة . ولدينا بالفعل برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واستراتيجيات الأمم المتحدة للتنمية الدولية ، وبرنامج فيينا للعمل من أجل تسخير العلوم والتكنولوجيا ، ومكوك كثيرة أخرى . بيد أنه كان هناك بعض التردد في التطبيق العملي لهذه المكوك . ولو كان المجتمع الدولي نفذ ما دعت إليه هذه المكوك . لكننا نعيش في عالم أفضل من العالم الذي نعيش فيه اليوم .

ونحن ندرك العقبات التي تعترض سبيلنا . فتلکؤ الدول الصناعية في إعادة تشكيل هياكلها الصناعية على النحو الواجب يمنع التجارة العالمية من استعادة ازدهارها . كما أن التباطؤ العام في تدفق الموارد اللازمة للتنمية من المصادر الثنائية والمؤسسات المالية الدولية يحرم البلدان النامية ، خاصة البلدان التي تطحنها الديون ، من وسائل تحقيق النمو الاقتصادي .

وتشكل الحماية التجارية حاجزا محبطا للتطلعات الاقتصادية للبلدان النامية . وتعتبر ديونها الخارجية عبئا ثقيلا عليها ، تنجم عنه توترات اقتصادية وسياسية خطيرة في مجتمعاتها . وقد كانت الإدارة المجزأة والمخصصة لمشكلة الديون مناوئة للتنمية ومزعزعة للاستقرار وغير منصفة . ولئن كان هناك تسليم متنام بمبدأ المسؤولية المتشاطرة للدائنين والمدينين ، فإن العبء الفعلي تحمته أساسا ولحد كبير البلدان المديونة التي تعتبر تكاليف إجراءات التكيف فيها باهظة لدرجة لا تحتمل .

ويعتقد وفد بلدي أن النمو الاقتصادي يجب أن تكون له أسبقية على خدمة الديون . وينبغي أن تمكن البلدان النامية من تحقيق نمو اقتصادي معقول يتيح لشعبها إمكانية التمتع بمستويات معيشية كافية . إن الاستقرار المستمر للبلدان المديونة وملازمة النظام المالي العالمي يخدمان على أفضل وجه على المدى الطويل مصالح البلدان الدائنة . لذلك ، تؤيد الغلبين الاقتراح بعقد مؤتمر دولي بشأن النقد والمال لمناقشة إمكانية التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الديون .

ونحن مدعوون لاتخاذ خطوات جريئة ونُهج مبتكرة في المجالين السياسي والاقتصادي للتمضي لتحديات عالم اليوم . كما اننا مدعوون للقيام بعمل متضافر والاستجابة لما آلينا عليه أنفسنا في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ، من "أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

ولا يمكن لأي جهد لتحسين نوعية الحياة أن يكون مجديا بمعزل عن الرفاهة العامة للانسان الفرد . كما أن الانتقاص من الحياة الاجتماعية ، والتهديد الناجم عن الأمراض والجوع وسوء التغذية وكل الإساءات التي تهين الانسان الفرد أو تنتهك كرامته يمكن أن تحبط أية مكاسب تتحقق في ميادين أخرى وتفرغها من أي معنى لها .

وفي العام الماضي ، اتخذت الجمعية العامة ٦٨ قرارا بشأن مسائل اجتماعية وثقافية وانسانية . وهي تشمل حماية وتعزيز حقوق الانسان ، والحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، والمسائل المتعلقة بالمرأة والشباب والعجزة والشيخوخ ، ومنع الجريمة والقضاء الجنائي ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، وحق تقرير المصير . وتقدم هذه القرارات الدعائم الاساسية التي نجمت عن عدد من معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها . وبذلك تكون الأمم المتحدة قد فعلت الكثير في وضع معايير يمكن للبلدان الاعضاء أن تقيس أداؤها بها . وينبغي لنا - نحن أعضاء الأمم المتحدة - أن نقرن حماسنا بمقترحات وقرارات ومقررات محددة ، وأن نضع تمهينا الجماعي وارادتنا السياسية وراء تنفيذها .

ولا تزال حكومة الغلبين شابة على التزامها بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ، وعلى التزام الدستور الجديد :

"... بإعطاء أقصى الاولويات لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز حق الشعب في الكرامة الانسانية ، ولتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ولإزالة الجور الثقافي ، وذلك بتوزيع الثروة والسلطة السياسية توزيعا منصفا ، لما يعود بالخير على الجميع" .

ونحن نولي أقصى قيمة ممكنة لمكوك الأمم المتحدة السالف ذكرها ، التي تعزز وتحمي كرامة الانسان وقيمة الفرد .

وبالقدر الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة حارسة على أسمى القيم الأخلاقية للانسان ، ينبغي أن تظل مسألة حماية حقوق الانسان وتعزيزها متبوءة مكان الصدارة في جداول أعمال الأمم المتحدة ، وحتى تظل أعيننا ماهرة لمراقبة مسلك الحكومات المنفردة ، ينبغي أن يحث كل منا الآخر بشكل مستمر على تجديد التزامنا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك المعنية بهذا الميدان .

وللتدليل على تأييد حكومة الفلبين الذي لا يحدد للنضال الدولي ضد الفصل العنصري ، وقعت الرئيسة أكيكو مؤخرًا وثيقة التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وذلك في حضور الجنرال جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وفي ٢٦ حزيران/يونيه هذا العام ، دخلت حيز التنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . وتمثل هذه الاتفاقية خطوة كبرى الى الامام صوب تحريم التعذيب في جميع أنحاء العالم . ومع ذلك ، فإن نيتنا لحماية حقوق الانسان وتعزيزها ينبغي أن تقتصر بجهود مخلص لتنفيذ التزاماتنا المتناظرة .

ومن دواعي التشجيع لنا الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدمج المرأة في التيار الرئيسي للحياة الوطنية وذلك بالتشديد على أن المرأة مشاركة نشطة في عملية التنمية ومستفيدة رئيسية من عوائدها . ويؤيد بلدي تأييدا قويا الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة . ونشعر بالفخر لأن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ قد تم إدراجها في خطة التنمية المتوسطة الأجل للفلبين للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ .

وستحتفل الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل المرأة . وقد أسهم هذا الصندوق اسهاما كبيرا في تحسين حالة الفقراء في أكثر من ١٠٠ بلد في العالم . وبالتالي يتعين علينا أن نواصل دعم هذا الصندوق دعما كاملا .

إن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه برئاسة الدكتور موهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا كان تطورا بارزا في مجال التعاون الدولي من أجل التصدي للتحدي الخطير الذي تمثله مشكلة المخدرات . وينبغي أن يؤدي الإعلان والمخطط الشامل المتعدد الفروع المتعلقان بذلك المؤتمر الى وضع الاسس اللازمة لتحقيق المزيد من التعاون . وستواصل الغلبين السعي من أجل مكافحة هذه الافة على الصعيدين الداخلي والدولي وبالتعاون بشكل خاص مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

لقد ذكرت منظمة الصحة العالمية في أحدث وثائقها انه توجد ٨٨٠ ٥٨ حالة من حالات الاصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسبة . واذ ترى الغلبين بقلق عميق التزايد المستمر في عدد ضحايا هذا المرض الوبيل ، فانها تعرب عن استعدادها لدعم أي جهود مشتركة ومتضافرة تستهدف مكافحة هذا المرض .

ومن أهم الوثائق التي ستبحثها الجمعية العامة هذا العام تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، المعنون "مستقبلنا المشترك" . وقد تشرفت الغلبين بحضور الاجتماع ، الذي عقد في نيودلهي في شهر تموز/يوليه ١٩٨٧ ، لتقديم هذا التقرير .

إن واقع الحياة على كوكبنا يجعلنا ندرك قيود التكافل على بيئاتنا واقتصاداتنا . ولسوء الحظ ، لم يتناول المجتمع الدولي شواغلنا الايكولوجية الملحة تناولا فعّالا . لقد لغت العلماء في جميع أنحاء العالم اهتمامنا الى المشاكل البيئية الملحة ، بل والمعقدة ، التي تهدد بقاءنا . فالكرة الحارة ، وتهديدات طبقة الاوزون ، والتمحّر ، واجتثاث الاحراج ، والتلوث ، والتفسخ البيئي - كل هذه الامور تقوّض إمكانات التنمية . وقد أصبحت تمثل قضية بقاء للبلدان النامية .

فلنتذكر بشعور من الارتياح والامتنان أن الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة انتهت بادراك متجدد لضرورة التغلب على أزمة الثقة اللائحة في الافق بالامم المتحدة ، والعمل على جعل هذه الهيئة تستمر في السير قدما رغم التحدي الخطير الذي يواجه بقاءها ذاته .

لقد أدت الحالة العسرة التي خلقتها الازمة المالية في منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي الى فائدة غير متوقعة ، فقد أشارت روح الاعتدال والجدية ، بلفت ذروتها في السعي الجدي من أجل تسوية الخلافات والتوصل الى حلول وسط .

من المحتم على جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تقبل المسؤولية المشتركة الملقة على عاتقها لا للبقاء على الأمم المتحدة في حالة فعالة ومرضية فحسب ، ولكن أيضا للبقاء عليها بدرجة تكفي للاضطلاع بالمهام الموكلة اليها . ولا بد من الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب الميثاق عملا بالتدبير الذي يقضي بالمشاركة المنصفة في تحمل الاعباء على أساس القدرة . وستبقى المشكلة المالية بل وربما تزداد سوءا الى أن تحترم الالتزامات .

إن الاصلاحات الادارية التي تقضي بها هذه الجمعية وينفذها الأمين العام ينبغي أن تفي بمتطلبات الترشيد والحاجة الى الادارة العمرية المبسطة . وشمة تقدم مشجع في الجهد الذي يرمي الى استعراض الميثاق من أجل تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أداة أكثر فاعلية لمون السلم والامن الدوليين .

إن الرؤية التي أشرقت في سماء البشرية جمعاء في عام ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو ستظل منارة لنا في سعيها لتحقيق حياة أفضل في عالم يسوده السلام . إن إدراكنا ما اذا كنا قد اقتربنا من تحقيق هدفنا في هذه الفترة أهم من التأكد من أن شعورنا بالالتزام والمسؤولية لم يتقلص . إن ما يهم هو ألا نتداعى ونستسلم للشك واليأس ، لاننا إذا كنا نشكل اليوم مجتمعا دوليا نشأ من ويلات الحرب والحرمان ، فإن ذلك يعود الى ادراكنا أن في استطاعتنا أن نحشد قوانا من خلال الشعوب بالتفاهم ، متعللين بالايمان الحقيقي في إطار رؤية مستقبل مشرق للبشرية ، بينما نمضي لنتجاوز هذه الفترة القصيرة الى القرن الحادي والعشرين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠